الأنباء
الاثنين 20 مايو 2013

سأل الحجرف عن تجاوزات في المعهد العالي للفنون المسرحية

التميمي يطالب رئيس الحكومة بالإشراف على إقالات المسؤولين في القطاع النفطي

قال النائب عبدالله التميمي ان سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك قام مشكورا بعملية إقالات وتطهير للقطاع النفطي، لكن من غير المقبول ان يكون وزير النفط هاني حسين هو الخصم والحكم في هذه المهمة.

وطلب التميمي في تصريح صحافي أمس من سمو رئيس مجلس الوزراء ان يقوم هو ذاته بالمهمة وان يشرف عليها مباشرة حتى لا يكون هناك نوع من المكيدة في بعض الإقالات، موضحا ان من تمت إقالتهم الاسبوع الماضي ربما قد يكونون ممن لا يرغب فيهم الوزير حسين، خصوصا ان الوزير طرف في قضية «الداو» وموجه له استجواب بذلك، وحتى لا يتم الدخول في قضية أخرى وهي الاقالات، مشددا على انه ليس أمام الوزير الا الاستقالة أو صعود المنصة.

من جانب آخر، وجه التميمي حزمة أسئلة الى وزير التربية ووزير التعليم العالي د.نايف الحجرف قال في مقدمته انه لا يخفى على معاليكم أن المعهد العالي للفنون المسرحية أنشئ بتاريخ 1976/2/22، وكان يتبع وزارة الإعلام ثم صدر المرسوم رقم (92/182) بتاريخ 1992/9/30 حيث تم بموجبه نقل تبعية المعهد وإلحاقه إلى وزارة التعليم العالي، وكان القرار الوزاري رقم (1981/15) بشأن اللائحة الداخلية (وهي اللائحة السارية المفعول بالنسبة لديوان الخدمة المدنية) هي ما ينظم أعمال المعهد. ومن المعروف أن من الأخطاء الشائعة أن تلحق المعاهد الأكاديمية بجهة إدارية، بسبب اختلاف طبيعة العمل، إلا أنه جرى العمل على نقل تبعية المعاهد إلى سلطة الجهات الإدارية وما زال هذا النظام مطبقا حتى اليوم في وزارة التعليم العالي باعتبارها هي السلطة الرئاسية له، بالمخالفة لما هو معمول به بالجهات الأكاديمية الأخرى.

عبدالله التميمي

ولما كان ذلك، فقد تم تعيين شخص كمستشار للوزير لشؤون التعليم العالي ويكون مستشار الوزير في الوقت عينه للمعاهد الفنية (معهد المسرح - معهد الموسيقى) من قبل الإدارات السابقة.

وحيث ان هناك أدلة جازمة على تدهور العمل الإداري في المعاهد الفنية، وانهيار مستوى التعليم فيها وبات التدريس عقيما، وتحول التعليم إلى أحد مصادر الرزق للمدرس وليس رسالة روحية، مما أثر على مخرجات التدريس والتعليم وتطويره، فإنه يرجى إفادتي بالآتي: ونصت الاسئلة على الآتي : هل المستشار المذكور شخص أكاديمي؟، إذا كانت الإجابة بنعم يرجى تزويدي بنسخة من شهاداته العليا، وإذا كانت الإجابة بالنفي، فنرجو تبيان مسوغات إبدائه الرأي والمشورة وطرح الخيارات المكملة والمتاحة لصانع القرار بخصوص مؤسسات أكاديمية أعضاء هيئة تدريسها من حملة الدكتوراه؟، وهل يملك المذكور، أي خبرات فنية أو مسرحية أو موسيقية أو أي مشاركات أو تطوير أو اهتمام في الحركة الموسيقية أو المسرحية أو الأدبية أو الثقافية؟ وما هي المهام التي يمارسها المستشار حاليا، والذي تقاعد بعد أن تجاوز السن القانونية للخدمة المدنية؟ مطالبا بتزويده بنسخ من المذكرات المهورة بتوقيعه إن وجدت؟ ونسخ من الخطابات والقرارات الوزارية التي يشار إليه خلاله بالرمز (أ.د)؟، وكذلك ما الدور الذي لعبه المذكور منذ تعيينه في هذا المنصب، في تطوير المعاهد الفنية على مستوى اللوائح والنظم، والمؤتمرات العلمية، أو القبول والتسجيل، أو حتى التعليم العالي والأبحاث؟

واستفسر عما إذا كان المذكور يتواصل، مع أعضاء هيئة التدريس ويستمع إلى آرائهم؟ فإذا كانت الإجابة بنعم، طالب بتزويده بمحاضر هذه اللقاءات، وإذا كانت الإجابة بالنفي، توضيح الأطراف التي يستقي منها معلوماته من رأي ورأي آخر، بغرض تقديم المشورة الموضوعية للوزير؟

وقال التميمي في سؤاله أنه سبق وأن صدر قرار وزاري، أحيط ديوان الخدمة المدنية خلاله، بإنهاء خدمات المذكور، ثم تقرر التمديد لصاحب العلاقة، لذا أرجو إفادتي بأسباب التراجع عن القرار؟ ولماذا استثني المستشار المذكور من قرار إنهاء الخدمات، الذي شمل 14 موظفا على بند المكافأة في المكتب الفني؟ كما انه نما الى علمنا أن المستشار ينشر جميع المعلومات والقرارات الإدارية التي يزمع الوزير إصدارها بشأن المعهد مخالفا بذلك ما تقضي به قوانين الخدمة المدنية والقرارات الإدارية الوزارية ذات العلاقة التي لا تجيز نشر المعلومات والأسرار الوظيفية وخلافه خاصة في مكتب القيادات العليا، بل تحث على حفظها للمصلحة العامة، أرجو إفادتي بورود شكاوى بهذا الصدد؟ مطالبا بتبيان دور المستشار في موضوع لائحة 2010 غير القانونية وغير المعتمدة من ديوان الخدمة المدنية، والصادرة بالقرار الوزاري رقم 2010/32، وتم توقيعها من قبل الوزيرة السابقة في 2010/1/28؟ وتزويده بالأوراق التي قام عبرها أعضاء هيئة التدريس بالاعتراض وقتذاك على إعداد وسلق اللائحة 2010، التي لم تعرض على أعضاء هيئة التدريس ولا مجالس الأقسام العلمية، حيث طلبت الوزيرة إعادة اللائحة إلى المعهد وعرضها على أعضاء هيئة التدريس ومراجعتها من الناحية الموضوعية والصياغية واللغوية ورغم ذلك، فقد قام فور تسلم د.موضي الحمود الوزارة بالموافقة على تمرير بنود طوعت في اللائحة لمصالح فئات محددة، رافضا مناقشة ما جاء في اقتراحات الأقسام العلمية، رغم إحاطته علما من قبل أعضاء هيئة التدريس الذين انتفضوا أمام هذا التجاوز الخطير وأوضحوا له مباشرة، بأن خطواته، تأتي خلافا لما تقتضيه اللوائح التي يجب أن تكون عامة ومجردة وتخدم الصالح العام ولا تخالف القانون.

وقد جاءت خطواته، رغم إحاطته علما انه تم الاعتراض على اللائحة من قبل الخدمة المدنية وديوان المحاسبة لمخالفتها الأنظمة والقوانين بطريقة فاضحة، حيث ادعى المستشار غير مرة انه لا علاقة له بالأمر، وفوجئ رؤساء الأقسام العلمية بموقفه الحقيقي المدافع عن صدورها في اجتماع مجلس إدارة المعهد في يناير 2012، بما يجافي ادعاءاته السابقة. كما طالب التميمي بتزويده بمحضر اجتماع مجلس إدارة المعهد العالي للفنون المسرحية في يناير 2012. وتساءل عن دور مستشار المعاهد الفنية في تنوير الوزير منذ توقيع اللائحة غير القانونية في مطلع عام 2010، بشأن حالة الضياع التي يعيشها المعهد العالي للفنون المسرحية، الذي تطبق داخل أروقته لائحة 1981 ولائحة 2010 سالفة الذكر، في ظاهرة غير مسبوقة، فأصبحت إدارة المعهد تنتقي ما تشاء من اللوائح رغم أن الجهات المعنية في الدولة (الخدمة المدنية) لم تعتمد اللائحة الجديدة كما أسلفنا، وهذا الخلط يسبب على مدار العام في إرباك وفوضى دائمة على المستويين الطلابي والإداري الأكاديمي؟ وطالب كذلك بتزويده بنتيجة تحقيق لجنة تقصي الحقائق الخاصة بكنترول المعهد العالي للفنون المسرحية، التي أنهت أعمالها منذ سنوات، وسلمت تقريرها النهائي لمكتب الوزير، ووردنا أن التقرير في عهدة المستشار؟

سأل الهيفي عن عدد الأطفال مجهولي الأب

الخرافي للإبراهيم: ما إجراءاتكم لمعالجة عدم كفاية الإنتاج اليومي من المياه؟

وجه النائب م.عادل الخرافي ثلاثة اسئلة اثنان منها الى وزير الكهرباء والماء والأشغال العامة عبدالعزيز الإبراهيم ووجه سؤاله الثالث إلى وزير الصحة د.محمد الهيفي.

وقال في سؤاله الأول الموجه إلى وزير الكهرباء والماء تواجه البلاد مشكلة التزايد المضطرد في استعمال المياه بصورة جعلت من الضروري اللجوء الى بذل مزيد من الجهد لتوفير الكميات اللازمة للاستهلاك المحلي من المياه، خصوصاً مع اقتراب فصل الصيف مطالبا افادته بالاسباب التي ادت بالوزارة الى الاعلان عن وجود مشكلة في عدم كفاية الانتاج اليومي من المياه لمواجهة التزايد المضطرد في الاستهلاك والاجراءات التي اتخذتها الوزارة او تزمع الوزارة اتخاذها لمواجهة هذه المشكلة؟ وما الجهة او الجهات التي قامت على هذه الدراسات ونتائجها ومقترحات معالجتها مع البيانات التفصيلية؟ وهل شكلت الوزارة مجموعات استشارية او لجانا لدراسة معالجة النقص في المياه واجراءات ترشيد الاستهلاك، مقرونا ببيان مفصل حول هذه الدراسات والقائمين عليها وتخصصاتهم والتكاليف التي تحملتها الوزارة لإتمام هذه الدراسات، وهل تتابع الوزارة التطوير في الاستهلاك وفقا لعدادات القياس التي تتابعها الوزارة؟ وهل تعمل هذه العدادات بالكفاءة المقررة تأكيدا للجدية وصحة ما تقوم به الوزارة من دراسات حو معدل الاستهلاك؟

وسأل عن اجراءات الوزارة لمعالجة عدم صلاحية بعض عدادات القياس اهمالا او عمدا؟ وما الاجراءات التي اتخذتها الوزارة حيال المتلاعبين بهذه العدادات وحيال المتقاعسين عن سداد قيمة الاستهلاك الدوري لها؟ وما اجمالي قيمة مستحقات الوزارة لدى المستهلكين؟ وما قيمة ما تم تحصيله منها؟ واسباب التراخي في تحصيل مستحقات الوزارة على النحو الذي تناولته وسائل الاعلام حيث تجاوزت 300 مليون دينار حتى الان؟ هل قامت الوزارة بدراسة اثر الزيادة في استخدام الموارد المائية المختلفة في البلاد على المخزون الاستراتيجي للمياه الجوفية بمكامنها في البلاد؟ وما نتائج هذه الدراسة واثرها في حال قيام الوزارة بها؟ على ان تكون الاجابة مقرونة بكل المستندات والدراسات ذات الصلة؟

وقال الخرافي في سؤاله الثاني: لما كانت الوزارة قد قامت بطرح عدة مشاريع ذات صلة بإنتاج المياه وإيصالها الى المرافق والمساكن والمصانع المختلفة ومن هذه المشاريع الأتي:

- توريد وانشاء 4 خطوط انابيب مقاس 1600ملم للماء النقي من الزور وحتى ميناء عبدالله في 2009/2008.
- توريد وانشاء صيانة خط انابيب مقاس 1200 ملم للماء المقطر من الزور وحتى خزانات الوفرة في 2009/2008.
- توريد وانشاء صيانة خط انابيب مقاس 1200 ملم من المطلع المتوسط حتى محطة الجهراء وتحديث واعادة تأهيل الشبكة 2011/2010.
- توريد وانشاء وصيانة خط انابيب مقاس 1200 ملم و800 ملم للماء النقي من المطلع العالي الى ابراج في الجهراء ومنطقة 6 في 2011/2010.
- تبديل انابيب الاسبيستوس بأنابيب دكتايل في AB منطقة الشقايا 2011/2010.

وطالب بإفادته بالآتي: هل قامت الوزارة بطرح واسناد كل من هذه المشاريع وفقا للاجراءات القانونية المطلوبة للطرح والاسناد وموافقات الجهات الرقابية؟ مطالبا بتزويده باسم الشركة التي رست عليها كل من هذه المشاريع وقيمة المناقصات وأتعاب الاستشاري في حالة وجوده؟ وموعد بدء تنفيذ كل مشروع وانتهائه واسباب عدم الانجاز في حال وجوده.

وهل صدرت اوامر تغييرية لأي من هذه المشاريع؟ اذا كانت الاجابة بالايجاب، يرجى تزويدي ببيان تفصيلي لكل امر تغييري وقيمته وهل تم طلبه بناء على خطأ او قصور في التصميم او تعديل له او عدم ملائمة المواصفات الفنية لمواد التنفيذ عن طبيعة المشروع، ومن المسؤول عنها في حالة وجود هذا التقصير؟ وهل تمت محاسبة المسؤول عنه؟

وقال في سؤاله الثالث الموجه الى وزير الصحة نمى الى علمي ان هناك اطفالا مجهولي الأب معلومي الام تم تركهم بالمستشفيات الحكومية وتحت رعاية المستشفى بعدما تخلى عنهم ذويهم.

وعليه يرجى افادتي بالآتي: كم عدد الاطفال مجهولي الاب معلومي الام من جنسيات مختلفة متواجدين في مستشفيات الكويت وما اسماء هذه المستشفيات؟ وما مدة مكوث كل منهم فيها وما جنسيات امهاتهم؟ وما الاجراءات التي تم اتخاذها من قبل الجهات المسؤولة في وزارة الصحة لأجل حل مشكلة بقائهم؟ وما الجهة المسؤولة عن رعايتهم في المستشفى وما الخدمة المقدمة لهم؟ وهل الخدمات مناسبة مع احتياجاتهم ومرحلتهم العمرية؟ وبالنسبة لقضية الطفل محمد ما صحة ما يثار عن بقاء جثة والدته في ثلاجة المستشفى مدة تتجاوز العام.

م.عادل الخرافي

خلال ندوة «مساوئ الصوت الواحد» التي دعت إليها الأغلبية

المعارضة: 16 يونيو يوم مفصلي في تاريخ الحياة السياسية في الكويت

أكد المتحدثون في ندوة «مساوئ الصوت الواحد»، والتي دعت إليها كتلة الأغلبية يوم أمس الأول في ساحة «سفير» أن يوم 16 يونيو والذي ستحكم فيه المحكمة الدستورية في الطعون بمرسوم الصوت الواحد اما أن نكون دولة دستور أو لا نكون، موضحين ان الحكومة أعطت لنفسها الحق في تغيير التركيبة الانتخابية خارج الاطار الصحيح، مؤكدين في الوقت نفسه ان اعضاء المجلس الحالي لا يملكون فعل شيء إلا بناء على طلب الحكومة، وقالوا ان اغلبية الكويتيين لا يشعرون بتواجد هذا المجلس في المعادلة السياسية.

واشاروا الى ان مساوئ المجلس الحالي ليست بسيطة على الشعب الكويتي، وبينوا ان اعضاء مجلس الصوت الواحد لا يؤمنون ولا يعترفون به، بدليل النائب الذي قال مجلسنا لا يهش ولا ينش، وهناك أدلة كثيرة تؤكد بطلان مرسوم الصوت الواحد.

وقال النائب السابق عبدالرحمن العنجري خلال كلمته في ندوة «مساوئ الصوت الواحد»: «إن هناك من يقحم القضاء في الصراع السياسي والأعيب الحكومة كانت تهدف إلى الانقلاب على الدستور، مبينا انه في السبعينيات كانوا يحلون المجلس ويوقفون العمل بالدستور وبعد الديموقراطيات أدخلوا القضاء»، واوضح العنجري قائلا: «أقولها بصراحة الحكومة السابقة برئاسة الشيخ ناصر المحمد هي من وافقت على إلغاء الـ«داو» ما عدا وزير النفط محمد العليم».

د. محمد الكندري

من جانبه، قال النائب السابق د.وليد الطبطبائي: اننا لم نكن لنسمح بالعبث في المجلس المبطل وجعلنا رئيس الوزراء يصعد المنصة في جلسة علنية، مبينا أن وزير المالية لم يكن أحد يستطيع اسقاطه لانه يملك اسرار مغارة علي بابا ولكننا نجحنا في اسقاطه.

د. وليد الطبطبائي

وتابع الطبطبائي: ان نظام الصوت الواحد مقتبس من الاردن والتي تم فيها مقاطعة الانتخابات، مبينا ان الاغلبية استطاعت وحدها تشكيل لجان التحقيق ورفضنا تأجيل الاستجوابات واوضح الطبطبائي انه لن تكون هناك نتائج ترتجى من هذا المجلس رغم وجود الاغلبية الحكومية.

وبين ان هذا المجلس يمثل الحكومة ولا يمثل الشعب، مطالبا بتفعيل الامارة الدستورية والحكومة المنتخبة والعودة إلى النظام الانتخابي.

بدوره، قال النائب السابق د.محمد الكندري: ان الحكومة اعطت لنفسها الحق في تغيير التركيبة الانتخابية خارج الاطار الصحيح، مؤكدا ان اعضاء المجلس الحالي لا يملكون فعل شيء إلا بناء على طلب الحكومة.

واوضح الكندري قائلا: انه لو حكمت الدستورية بصحة مرسوم الصوت الواحد، فسيكون للحكومة الحق في تغيير النظام الانتخابي في أي وقت، مؤكدا ان اعضاء المجلس الحالي متورطون في قضايا تضخم الحسابات، وبين أن مجلس الصوت الواحد موقفه مخز بشأن ما يحدث في سورية.

عبدالرحمن العنجري

واشار الكندري إلى أنه في المجلس الحالي حصلت مهازل بكل شيء، وما بني على باطل فهو باطل، فكيف يدافع هذا المجلس عن الدستور والأمة؟ متسائلا: «ماذا فعل هذا المجلس تجاه سرقات الإيداعات والتحويلات والديزل وغيرها؟ موضحا انه من العادة الا تتجاوز الاوراق الباطلة 1ـ2٪ لكن الانتخابات الماضية وصلت الى ارقام كبيرة.

وقال د.عبدالهادي العجمي ان كل شعب يقبل بالظلم فهو يستحقه لانه لم يحتج عليه، مؤكدا ان المجلس الحالي لم نصدقه والشعب الكويتي رفض مسرحية تختم وتبصم باسمه. وأكد أن أغلبية الكويتيين لا يشعرون بتواجد هذا المجلس في المعادلة السياسية.

وبين ان هذا المجلس لا يمثلنا أو شرعيتنا او احلامنا وإذا أراد صانع القرار معرفة ماذا نريد، فعليه ان يستمع الى ما نقوله، مؤكدا ان الحكومة مستمتعة بعدم قدرة الشعب على تغيير شيء.

من جانبه، قال د.فواز الجدعي انه يحق للجميع أن يقف اجلالا واحتراما لجميع المعتقلين، مبينا ان من يخرج المعتقل بحكم البراءة من حقه الحصول على تعويض حسب المواثيق الدولية.

ووجه الجدعي رسالته للحراك قائلا: رسالتي للحراك انه رغم الاحباط والملاحقات (وإذا كنتم تألمون فإنهم يألمون كما تألمون وترجون من الله ما لا يرجون)، فنحن أمة ستقرر مصيرها والمجلس الحالي سيئ، وبعض النواب الحاليون لا يحترمون هذا المجلس، مشيرا الى انه يعلم كم الضغوطات والملاحقات التي يتعرض لها المنتمون للحراك رغم ان بعضهم ما عنده ثمن بنزين سيارته.

واشار الجدعي الى ان المجلس الحالي قسم الكويت إلى شريحتين، مشارك ومقاطع، موضحا ان الهدف من المرسوم واضح، وهو تشكيل مجلس صوري يهين الدستور، مبينا ان هناك اقتراحا للنائب السابق علي الدقباسي بالمجلس السابق به خطأ مطبعي تم تقديمه بهذا المجلس بنفس الخطأ المطبعي، وذكر ان اعضاء مجلس الصوت الواحد لا يؤمنون ولا يعترفون فيه، بدليل قول النائب الحالي «مجلسنا لا يهش ولا ينش» وهناك ادلة كثيرة تود بطلان مرسوم الصوت الواحد.

● بدر السهيل

أعضاء كتلة المعارضة خلال الندوة

محمد الخليفة ونايف المرداس وم.عبد المانع الصوان (أسامة أبو عطية)